● أخبار قصيرة

المانيا..تناقص أعداد الممرضات يزداد سوءا

وفقًا لتقرير نشرته وسائل إعلام المانية لا تزال هناك ندرة في أعداد الممرضات في المستشفيات الألمانية، ولا توجد أية آفاق للتحسن. الدراسة تقول، ان المستشفيات تشكك في المستقبل.
وبناءً على استطلاع رأي، تتوقع الغالبية العظمى من المستشفيات في ألمانيا أن نقص الممرضات سيزداد سوءًا في هذا البلد. وفق الدراسة التي أجرتها شركة التدقيق "BDO" ومعهد مستشفيات ألمانيا (DKI) وحصلت عليها وكالة الأنباء الألمانية، يعتقد ٨٦٪ من العيادات التي شملها الاستطلاع أن الوضع الوظيفي في الأقسام العامة سيزداد سوءًا خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبناءً على ذلك، ترى العيادات آفاقًا قاتمة للمستقبل القريب.

ايرلندا: لم نعد قادرين على استقبال المزيد من اللاجئين الاوكرانيين

أعلنت الحكومة الايرلندية أنها لم تعد لديها القدرة على استقبال أعداد إضافية من اللاجئين القادمين من أوكرانيا. كما طلبت الحكومة تخفيض المساعدات المقدمة للوافدين الجدد. وبما أن هذا البلد كان سخيًا جدًا تجاه اللاجئين الأوكرانيين حتى الآن، فقد انتقل إليه العديد من الأوكرانيين الذين فروا سابقًا إلى بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي.
وقال ليو فارادكار رئيس وزراء أيرلندا في هذا الصدد: يجب علينا تنسيق تقديم المساعدات الاجتماعية والإسكان الحكومي مع بلدان أوروبا الغربية الأخرى. وأضاف أن هذا الأمر ينطبق بدرجة أقل على الأشخاص الفارين مباشرة من أوكرانيا نحونا، وإنما ينطبق بدرجة أكبر على أولئك القادمين من أجزاء أخرى من أوروبا الغربية حيث عاشوا لفترة من الزمن.

زعيم حزب باكستاني يدعو لتحسين العلاقات بين كابل و إسلام آباد

قال مولانا فضل الرحمن زعيم حزب جماعة العلماء الإسلامية في باكستان إن حزبه يسعى لحل التحديات بين كابل وإسلام آباد من خلال الحوار.
وأضاف مولانا فضل الرحمن: "مساعينا ترمي إلى حل كل القضايا بين باكستان وأفغانستان عبر التفاهم حتى لا تنجح خطط من يريد وضع البلدين في مواجهة وإفساد علاقاتهما".
كما ادعى مولانا فضل الرحمن أن وجود سفارات لدول أخرى في أفغانستان يعني الاعتراف بطالبان.
ودعا زعيم حزب جماعة العلماء الإسلامية في باكستان المجتمع الدولي إلى الاعتراف بطالبان.

في إطار سعيها للإندماج

هل ستتمكن طالبان من اعتماد الدبلوماسية الإقتصادية مع محيطها الإقليمي ؟

الوفاق/ الدبلوماسية الاقتصادية، طرحت بعد الحرب الباردة وأصبحت اليوم واحدة من الأدوات القوية في السياسة الخارجية للدول مقابل الدبلوماسية التقليدية. بعبارة أخرى، تعتمد الدبلوماسية الاقتصادية على تعويض نقاط ضعف الدبلوماسية التقليدية في تحقيق أهداف وضع السياسات الحكومية على الساحة الدولية. أدت ظروف ما بعد الحرب الباردة، إلى أن بدأت بعض الدول تعتمد تدريجياً سياسة خارجية محورها الاقتصاد بدلاً من سياسة خارجية أمنية. في أفغانستان أيضاً، ظهرت فكرة سياسة خارجية محورها الاقتصاد وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع دول المنطقة، منذ حوالي عقدين من الزمن، بين نخب أفغانستان.
ارتبطت هذه الفكرة ارتباطاً وثيقاً بمصير أفغانستان، بحيث أن حكومة طالبان حتى كحركة أيديولوجية، لم تتمكن من تجاهلها، وتسعى هذه الحكومة لاعتماد الدبلوماسية الاقتصادية مع دول المنطقة، وتجنب أمننة العلاقات الخارجية مع دول المنطقة. أثبتت تجارب السنوات الماضية أن أمننة الجغرافيا الأفغانية بالنسبة لدول المنطقة المحيطة، يؤدي فعلياً إلى عزل أفغانستان وحرمانها من شبكة التعاون الإقليمي. كما تشير دراسة سياسة حكومة طالبان خلال العامين الماضيين، إلى أن هذه الحكومة ترغب في الاندماج في نماذج التعاون الإقليمي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، وإيجاد مكانة مناسبة لأفغانستان في شبكة التعاون الاقتصادي الإقليمي.

مكانة أفغانستان في مجالات التعاون الإقليمي

من منظور إقليمي واسع، تربط أفغانستان بين الشرق الأوسط وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا. ولكن على الرغم من هذه الفرصة، ارتبط مصير أفغانستان في النصف قرن الماضي بالعلاقات الأمنية والاقتصادية لمنطقة جنوب آسيا، وخاصة باكستان. مع الغزو السوفيتي وبداية الجهاد الأفغاني، وبعد أن أصبح دور باكستان في قضايا أفغانستان أكثر عمقاً، ربطت باكستان في استراتيجية سياسية كبرى، منافستها مع الهند بأفغانستان. وهكذا، أصبحت أفغانستان منخرطة فعلياً في العلاقات الأمنية لمنطقة جنوب آسيا محورها الهند وباكستان. وبما أن العلاقات في هذه المنطقة الإقليمية بدلاً من أن تكون اقتصادية، أمنية بشدة، لذلك عانت أفغانستان أضراراً خطيرة للغاية من هذه الناحية. لهذا السبب، تأثرت العلاقات الاقتصادية بين أفغانستان وباكستان منذ الماضي حتى الآن بالعوامل السياسية والأمنية، وهذا بالضبط ما جعل الدبلوماسية الاقتصادية بين البلدين غير ناجحة. تحديات الدبلوماسية الاقتصادية لأفغانستان مع باكستان تشير الدراسات إلى أنه منذ ثمانينيات القرن الماضي، بذلت أفغانستان جهوداً لإقناع باكستان بالاستفادة من ظروف وفرص النقل العابر والتجارة الإقليمية خاصة عبر أفغانستان إلى آسيا الوسطى، واعتماد التعاون الاقتصادي على أساس سياسة خارجية اقتصادية مع أفغانستان. كانت أفغانستان تأمل أن تتخلى حكومة باكستان عن وجهات النظر الأمنية السابقة تجاه أفغانستان، وأن تضبط سياستها الخارجية مع أفغانستان على المستوى الكلي الاقتصادي في منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى. ومع ذلك، أظهرت التطورات خلال العقدين الماضيين بوضوح أن حكومة باكستان لأسباب معينة، لم تتخل عن سياساتها الأمنية تجاه أفغانستان، ولهذا لم يحدث أي تقدم في تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة لنقل الطاقة والنقل العابر والتجارة بين آسيا الوسطى وباكستان عبر أفغانستان. العوامل الرئيسية التي أعاقت الدبلوماسية الاقتصادية بين باكستان وحكومات أفغانستان، بما في ذلك حكومة طالبان، هي:
أ. المنافسة الإقليمية لباكستان
تحتاج باكستان ودول آسيا الوسطى بشدة إلى الاتصال ببعضها البعض، وتلعب أفغانستان دور جسر بين هاتين المنطقتين الجغرافيتين. ومع تلك الأهمية، تشير دراسة سلوك باكستان تجاه أفغانستان إلى أنها تسعى جاهدة لمنع أفغانستان من الاتصال بممر النقل العابر لدول آسيا الوسطى، وتبقي أفغانستان معتمدة بطريقة ما على ممر النقل العابر الباكستاني.
ب. استخدام الممر العابر كورقة ضغط
سعت أفغانستان دائمًا إلى تعزيز التعاون العابر مع باكستان، وفي هذا الإطار، حاولت الحكومة السابقة في أفغانستان إبرام اتفاقية جديدة مع باكستان وفقًا للاحتياجات والظروف الحالية. وحلت هذه الاتفاقية الجديدة المسماة أبتا (APTTA) محل اتفاقية التجارة العابرة الأفغانية (ATTA) الموقعة عام ١٩٦٥. كما تلتزم حكومة طالبان بتنفيذ جميع بنود هذه الاتفاقية. ولكن كما توقعت حكومة طالبان، لم تلتزم باكستان بالتزاماتها، وعلى العكس خلقت العديد من المشكلات للتجار الأفغان. في الأشهر الأخيرة، كلما نشب خلاف بين حكومة طالبان وباكستان، فرضت باكستان عقبات على التجارة والنقل العابر لأفغانستان. وفقًا لآخر تقرير لوزارة التجارة والصناعة في حكومة طالبان، لا تزال كمية كبيرة من البضائع التجارية الأفغانية محتجزة في باكستان. في الأشهر الأخيرة مع تصاعد التوتر السياسي بين حكومة طالبان وباكستان، اتخذت حكومة طالبان استراتيجيتين. أولاً، أعادت تشغيل ممر النقل الجوي بين الهند وأفغانستان لنقل السلع القابلة للتلف مثل الفواكه. ثانيًا، عقدت العزم على التركيز على الممر العابر الأفغانستاني إلى آسيا الوسطى.

حكومة طالبان والدبلوماسية الاقتصادية مع آسيا الوسطى والصين

تسعى أفغانستان للابتعاد تدريجيًا عن منطقة جنوب آسيا والاتصال بمنطقة آسيا الوسطى لسببين. أولاً، أفغانستان متجانسة جغرافيًا تمامًا مع دول آسيا الوسطى حيث جميعها محاطة باليابسة. وهذا الوضع يمكن أن يربط أفغانستان مع هذه الدول عبر خطوط برية، وفي هذه الحالة، ستكون أفغانستان بمثابة محطة عابرة لآسيا الوسطى. ثانيًا، توجد نقاط خلاف كثيرة في منطقة جنوب آسيا، وكلما ارتبطت أفغانستان بهذه المنطقة، زاد تعرضها للأذى. بعبارة أخرى، جنوب آسيا بؤرة صراع. الصراع بين الهند وباكستان حول كشمير، والخلافات بين باكستان وأفغانستان ، وغيرها من الخلافات بين الدول الصغيرة في جنوب آسيا، جعلت عدم تشكل منظمة اقتصادية وأمنية فعالة في هذه المنطقة على عكس مناطق أخرى. إذ تم تشكيل الوضع في جنوب آسيا بطريقة تجبر الدول الضعيفة على وضع سياسات خارجية إما محورها باكستان أو الهند.
في آسيا الوسطى، المشاكل أقل من جنوب آسيا، ولدى دول هذه المنطقة مشاكل أقل مع أفغانستان. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت خطوات أساسية للعلاقات الاقتصادية والعابرة بين أفغانستان وآسيا الوسطى، مكّنت أفغانستان إلى حد ما من إيجاد بديل عن باكستان في علاقاتها الاقتصادية والعابرة. ومع ذلك، لا تملك أفغانستان القدرات العابرة والمالية لتشغيل ممر عابر إقليمي بسعة كاملة نحو آسيا الوسطى والصين بشكل مستقل. من ناحية أخرى، على الرغم من وعود الصين خلال العشرين عامًا الماضية بتوصيل الصين وأفغانستان مباشرة عبر بناء معبر واخان في بدخشان أفغانستان، إلا أنها لم تتخذ خطوات فعلية في هذا الاتجاه بسبب تنسيقها السياسي مع باكستان وكذلك المشاكل الجغرافية والمناخية لمعبر واخان. ومؤخراً، توصلت حكومة طالبان وإيران إلى اتفاق يقضي بإنشاء هذا الممر التجاري بين إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى والصين بالمساعدات الفنية والمالية الإيرانية. وربما بسبب هذه المشاكل الفنية والمالية لأفغانستان، واستعداد إيران للتعاون الاقتصادي المشترك مع أفغانستان، توصلت حكومة طالبان مؤخرًا إلى أنه من خلال تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية مع إيران، يمكن تفعيل الممر التجاري بين إيران وأفغانستان وآسيا الوسطى.

تشير سياسة حكومة طالبان خلال العامين الماضيين، إلى أن هذه الحكومة ترغب في الاندماج في نماذج التعاون الإقليمي من خلال الدبلوماسية الاقتصادية

المانيا.. سيستمر تدريس الإسلام في مدارس ولاية هيسن

أعلنت ولاية هيسن في ألمانيا عن قرارها بمواصلة تدريس الدروس الدينية الإسلامية في المدارس الحكومية بالتعاون مع الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية (DİTİB) واتحاد ولاية هيسن وأعلن الكسندر لوريز، وزير الثقافة والتعليم في ولاية هيسن، أن قراره بشأن دروس الدين الإسلامي استند إلى نتائج تقرير خبراء جديد أعده ثلاثة علماء مستقلين.
وذكر الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية في هيسن في بيان خطي بشأن التقرير الجديد للخبراء: "في نطاق مسؤولية الدستور، يعمل الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية في هذه الولاية في المدارس الحكومية، وقد بدأت هيسن تعليم الدين الإسلامي منذ العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤. وبينما تمر الذكرى العاشرة، نرحب بقرار وزارة الثقافة الأخير بمواصلة هذه الشراكة".
وجاء في بيان الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية في هيسن: "تُظهر النتائج العلمية لتقارير الخبراء المقدمة بناءً على طلب وزارة الثقافة في هيسن والتي شكلت الأساس للقرار النهائي بشأن مواصلة الشراكة، أن أنشطة الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية في هيسن ظلت متوافقة مع الدستور لأكثر من ١٠ سنوات. وفي هذا الصدد، نأمل أن تعود مناقشات التعليم الديني والشراكة التعاونية إلى مسار موضوعي ومنهجي. وتابع البيان مؤكدًا: "يتم تدريس التعليم الإسلامي بموافقة علماء الدين المعتمدين في هيسن الذين درسوا في جامعات الولاية، ويتم تقديمه وفقًا للمناهج الدراسية وتحت الإشراف الحكومي.
وتقع مسؤولية الالتزام بالمبادئ الإسلامية على عاتق الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية في هيسن. أما التعليم الديني من وجهة نظر تربوية مدرسية، والنواحي المنهجية والمهنية بشكل عام، فإنه يحظى بتقييم إيجابي من قبل خبراء مستقلين. وهذا يعني أن التعليم الديني يساعد على الحفاظ على مجتمعنا الحر وتحقيق المطالب الدستورية للمسلمين في هيسن". كما أعرب صالح أوزكان، رئيس الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية في هيسن، عن سعادته بهذا القرار وقال: "نرحب بقرار وزارة الثقافة الأخير في هيسن بمواصلة هذه الشراكة والسعي للحفاظ عليها".